اللامركزية المالية كمدخل لتسريع التنمية المحلية في المحافظات العراقية

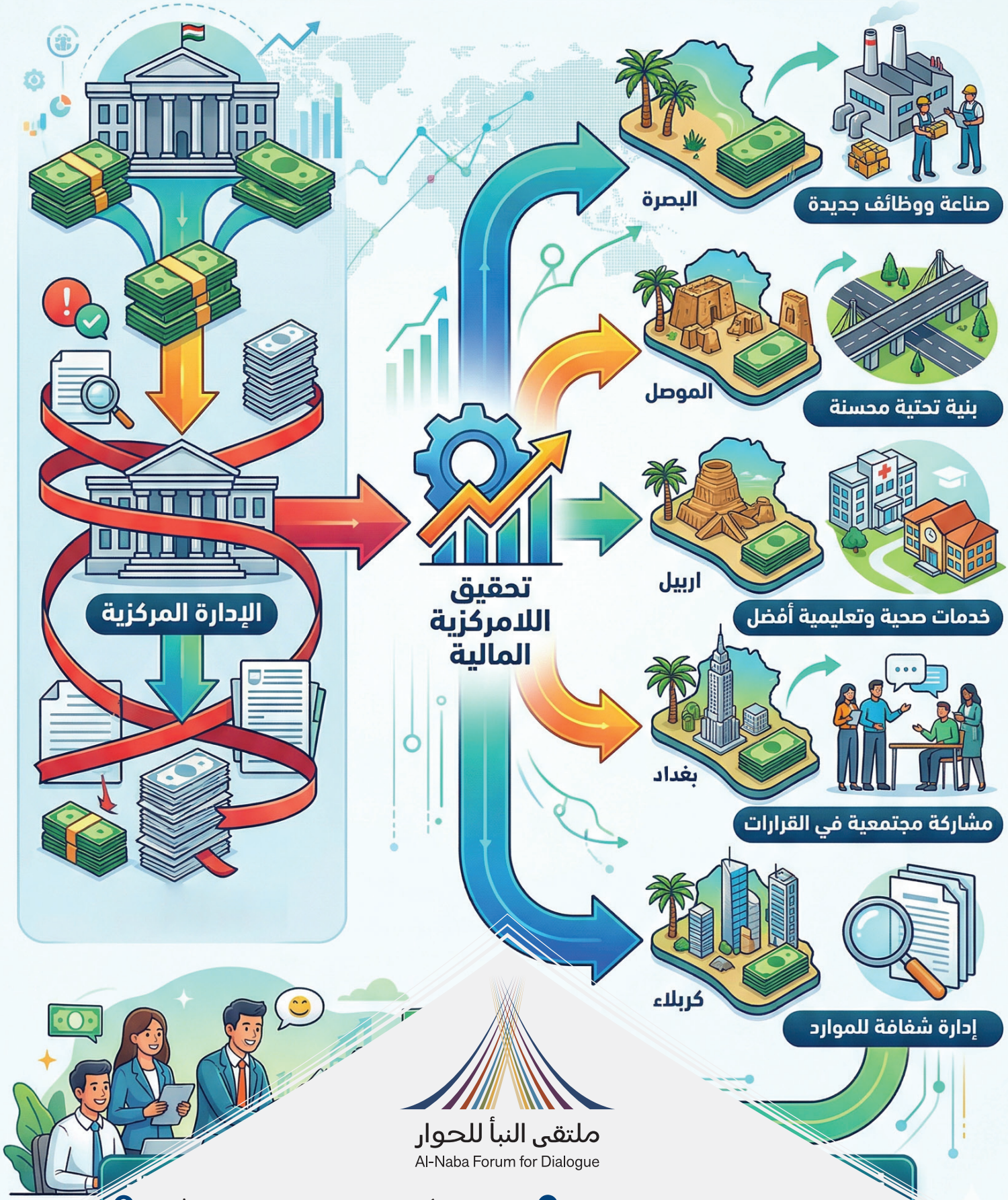

ملتقى النبأ للحوار
Al-Naba Forum for Dialogue

العراق - كربلاء المقدسة - العباسية الشرقية
Iraq - Karbala - Al-Abbasiya Al-Sharqiya

annabaaforum@gmail.com
+9647709719016
nabaaforum.org

سلسلة تقدير موقف

فريق البحث العلمي-ملتقى النبأ للحوار

27 آذار/ مارس 2026

فريق البحث العلمي في ملتقى النبأ للحوار هو الذراع الأكاديمي والفكري والمحرك المنهجي لملتقى النبأ للحوار، ويضم نخبة من الأكاديميين والباحثين والمثقفين، يحوّل النقاشات إلى نتائج علمية قابلة للتطبيق، بهدف تحسين بيئة صنع القرار.

أهدافه الرئيسية:

- إعداد دراسات وأوراق سياسات مبنية على مخرجات الحوارات المجتمعية والسياسية لتقديمها لصناع القرار.
- دعم المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بالمشورة العلمية والرؤى الاستراتيجية لمعالجة الأزمات وتحسين الأداء الإداري والتشريعي.
- توجيه وإثراء النقاشات في الجلسات الحوارية لضمان إنتاج توصيات عملية.
- بناء شراكات دولية لتبادل المعرفة وتنفيذ مشاريع تنموية مشتركة.

مجالات اهتمامه:

التشريع والسياسة: دراسة التشريعات وآليات الرقابة والتحالفات السياسية والنظم الانتخابية.

التكنولوجيا والإدارة الحكومية: التحول الرقمي وحماية المواقع الإلكترونية وتقليل البيروقراطية.

المجتمع والتعليم: تطوير النظام التعليمي ومواجهة التطرف فكرياً.

ملتقى النبأ للحوار – العراق

2026 © جميع الحقوق محفوظة

الفهرست

مقدمة 4
تعثر المسار التنموي 4
مقارنة بين نظامي 5
الإطار القانوني للامركزية في العراق 5
صلاحيات مالية 6
لماذا تعثرت اللامركزية؟ 6
أسباب الفجوة المكانية والتنموية 7
اللامركزية المالية وإدارة الموارد المحلية 7
آليات مقترحة لتعظيم الموارد المحلية 7
معوقات تفعيل الجباية المحلية والحلول التقنية 8
بناء قدرات الحكومات المحلية 8
تطوير مهارات التخطيط والمتابعة 8
التحول من "اللامركزية الإدارية" إلى "اللامركزية التنموية" 9
توصيات نحو نموذج عراقي كفوء 10
الخلاصة 11
المصادر 12

مقدمة

تعد قضية اللامركزية الإدارية والمالية في العراق واحدة من أكثر الملفات تعقيداً في مسار بناء الدولة بعد عام 2003، حيث يمثل الانتقال من إرث المركزية الشمولية إلى نظام اتحادي لامركزي تحدياً بنيوياً يتجاوز مجرد النصوص الدستورية ليصل إلى عمق الممارسات البيروقراطية اليومية.

إن المشكلة الجوهرية التي تواجه المحافظات العراقية اليوم تتمثل في العجز الواضح عن تنفيذ المشاريع الخدمية والتنموية، وهو عجز لا يعود فقط لقلة التخصيصات في بعض الأحيان، بل إلى القيود المالية والإدارية التي تفرضها السلطة المركزية، مما يعطل سرعة الاستجابة للاحتياجات المحلية المتزايدة.[1]

إن الفجوة العميقة بين طموحات قانون المحافظات رقم (21) لسنة 2008 وبين الواقع التطبيقي أدت إلى تراكم آلاف المشاريع المتلكئة، مما يفرض ضرورة ملحة لإعادة النظر في هندسة الصلاحيات المالية كمدخل إجباري لتحقيق التنمية المستدامة.[3]

تهدف هذه الورقة السياساتية إلى تقديم رؤية تحليلية شاملة لآليات تفعيل اللامركزية المالية، مع التركيز على جباية الموارد المحلية وتطوير الكوادر التخطيطية، سعياً للتأثير في صانع القرار العراقي لتبني خيارات سياساتية تضمن كفاءة الأداء واستقرار المجتمعات المحلية.[5]

تعثر المسار التنموي

لقد أنتج النظام الإداري العراقي، القائم على هيمنة الوزارات الاتحادية، ترهلاً كبيراً في قدرة الدولة على تقديم الخدمات الأساسية، حيث أصبحت القرارات الفنية والمالية الصغرى ترتبط بموافقات معقدة في العاصمة بغداد.[1] هذا النمط من الإدارة لم يفشل فقط في تحقيق العدالة المكانية، بل ساهم في هدر الموارد المالية نتيجة التأخير في إقرار الموازنات والتعقيدات البيروقراطية في إطلاق التمويل.[7]

إن الاعتماد الكلي على التمويل المركزي الريعي جعل المحافظات وحدات إدارية "مستهلكة" ومنتظرة للمنح الحكومية، بدلاً من أن تكون وحدات "تنموية" قادرة على توليد الموارد وإدارتها بكفاءة.[9]

وتتجلى خطورة المركزية في ظل الأزمات المتلاحقة التي شهدها العراق، من الحرب ضد الإرهاب إلى تقلبات أسعار النفط، حيث كانت المحافظات هي المتضرر الأول من تعثر التمويل المركزي.[5]

إن ضعف الصلاحيات المالية للمحافظين ورؤساء الوحدات الإدارية جعلهم في مواجهة مباشرة مع سخط الشارع دون امتلاك الأدوات اللازمة للحل، مما أدى إلى تآكل الثقة في النظام اللامركزي برمته.[12] لذا، فإن التحول نحو اللامركزية المالية هو استجابة ضرورية لمتطلبات الصمود الاقتصادي والاجتماعي.[14]

مقارنة بين نظامي

وجه المقارنة	الإدارة المركزية الحالية	اللامركزية المالية المنشودة
اتخاذ القرار المالي	محصور بوزارة المالية والوزارات الاتحادية [16]	مفوض للمحافظات ضمن موازنات مستقلة [17]
سرعة تنفيذ المشاريع	بطيئة بسبب تعدد حلقات الموافقة [19]	سريعة بفضل الصلاحيات التنفيذية المحلية 20
إدارة الموارد المحلية	تذهب الإيرادات للمركز ثم تعاد بنسب غير واضحة [22]	جباية محلية وإعادة استثمار مباشر في الخدمات [23]
المحاسبة والمساءلة	مركزية وبعيدة عن المستفيد المباشر [25]	محلية عبر مجالس المحافظات والمجتمع المدني [13]
التخطيط التنموي	قطاعي وشامل يغفل الخصوصية المكانية [27]	مكاني يستجيب للفجوات التنموية في كل محافظة [27]

الإطار القانوني للامركزية في العراق

يعد الدستور العراقي لعام 2005 المرجعية العليا التي أرست دعائم اللامركزية، حيث نصت المادة (122) صراحة على منح المحافظات التي لم تنتظم في إقليم صلاحيات إدارية ومالية واسعة.[20] ومع ذلك، فإن ترجمة هذا النص الدستوري إلى واقع قانوني واجهت مسارات متعرجة بدأت بصدور قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (21) لسنة 2008، والذي خضع لعدة تعديلات جوهرية كان أهمها التعديل الثاني لعام 2013 الذي وسع من صلاحيات المحافظات بشكل كبير.[17]

لقد حدد القانون (21) آليات واضحة للموارد المالية للمحافظة في مادته (44)، والتي تشمل الموازنة الممنوحة من الحكومة الاتحادية، وإيرادات الخدمات المحلية، ونسباً من إيرادات المنافذ الحدودية والبترودولار.[18] كما منح مجالس المحافظات سلطات تشريعية محلية لإصدار الأنظمة والتعليمات المنظمة للشؤون المالية والإدارية.[23] ولكن هذا الطموح القانوني اصطدم لاحقاً بقوانين اتحادية أخرى، أبرزها قانون الإدارة المالية رقم (6) لسنة 2019، الذي أعاد تكريس المركزية المالية عبر إلزام المحافظات بنظم محاسبية صارمة وتقييد قدرتها على التصرف في الفوائض المالية أو تدوير المبالغ غير المصروفة.[16]

صلاحيات مالية

1. **قانون المحافظات رقم 21 لسنة 2008 (المعدل)**: يمنح المحافظين صفة «الرئيس التنفيذي الأعلى» ويسمح للمحافظة بتملك الأراضي وإقامة المشاريع الاستثمارية وجمع التبرعات والهبات.[17]
2. **قانون الإدارة المالية رقم 6 لسنة 2019**: يفرض وحدة الموازنة ومركزية الحسابات الجارية تحت إشراف وزارة المالية، مما يحد من المرونة المالية للمحافظات في التعامل مع حالات الطوارئ أو التوسع في المشاريع المحلية.[8]
3. **تعليمات تنفيذ الموازنة العامة**: تصدر سنوياً وتتضمن ضوابط معقدة للمناقلة بين أبواب الصرف، حيث لا يجوز للمحافظات نقل المخصصات بين المشاريع الرأسمالية إلا بموافقات وزارية مسبقة، مما يعطل العمل في المواقع الإنشائية.[30]
4. **تعليمات تنفيذ العقود الحكومية**: تضع سياقات موحدة للتعاقد قد لا تتناسب مع الطبيعة العاجلة لبعض المشاريع الخدمية المحلية، وتخضع المحافظات لذات القيود المفروضة على الوزارات الكبرى.[19]

لماذا تعثرت اللامركزية؟

إن تحليل الفجوة يكشف عن مفارقة حادة؛ فبينما يمنح القانون المحافظات حقوقاً مالية كبيرة مثل «خمسة دولارات» عن كل برميل نفط منتج أو مكرر، نجد أن التطبيق الفعلي يشير إلى تراكم هذه المبالغ كديون «دفترية» في سجلات وزارة المالية دون أن يتم تحويلها فعلياً للمحافظات لتنفيذ مشاريعها.[17] هذه الفجوة ليست تقنية فحسب، بل هي فجوة "إرادة سياسية" ترفض التخلي عن مراكز القوة المالية في العاصمة.

وتشير الإحصاءات الرسمية لوزارة التخطيط إلى وجود (2612) مشروعاً متلكئاً في عموم العراق، موزعة بين (1321) مشروعاً وزارياً و(1291) مشروعاً للمحافظات.[4] هذا التقارب في أرقام التلكؤ يثبت أن المشكلة ليست في تبعية المشروع (وزاري أو محلي) بقدر ما هي في النظام البيروقراطي الموحد الذي يحكم الجميع، بالإضافة إلى تداخل الصلاحيات الذي يجعل المحافظة عاجزة عن التدخل في مشروع وزارى يقع ضمن حدودها الإدارية حتى لو كان يعيق الخدمات الأساسية للمواطنين.[2]

أسباب الفجوة المكانية والتنموية

تؤكد تقارير وزارة التخطيط أن الفجوات التنموية بين المحافظات ناتجة عن عدم اعتماد سياسات تخطيطية مبنية على البيانات الدقيقة، حيث تفتقر المحافظات إلى الاستقلال في تحديد أولوياتها المكانية.[27]

إن المعالجة الفاعلة تتطلب:

- **تشخيص التفاوتات المكانية**: تحديد الفجوات في مستوى الخدمات والبنى التحتية بين المناطق الحضرية والريفية داخل المحافظة الواحدة.[28]
- **تفكيك البيروقراطية الوزارية**: وزارات مثل الإعمار والإسكان والبلديات لا تزال تتمسك بإدارة مشاريع محلية صغرى يمكن للمحافظات تنفيذها بسرعة أكبر.[19]
- **غياب معايير الكفاءة في التخصيص**: توزيع الموازنات غالباً ما يخضع للمعايير السكانية فقط، دون النظر إلى حجم الفجوة التنموية أو نسب الفقر في كل محافظة.[33]

اللامركزية المالية وإدارة الموارد المحلية

تعد اللامركزية المالية هي الجوهر الحقيقي لأي نظام لامركزي؛ فبدون موارد مالية ذاتية ستبقى المحافظات مجرد أجهزة إدارية تابعة للمركز. إن قانون المحافظات فتح الباب لجباية رسوم الخدمات والاستثمارات، لكن غياب التشريعات الفرعية والتقنيات الحديثة جعل هذه الموارد شبه معدومة في موازنات المحافظات.[18] إن تعظيم الموارد المحلية يتطلب تحولاً رقمياً شاملاً في آليات الجباية لضمان الشفافية ومنع التسرب المالي.[24]

آليات مقترحة لتعظيم الموارد المحلية

مورد الدخل المحلي	الآلية التنفيذية المقترحة	الأثر التنموي المتوقع
رسوم الخدمات البلدية	الأتمتة الشاملة والربط مع فواتير الكهرباء أو الدفع الإلكتروني [24]	توفير سيولة نقدية يومية لعمليات الصيانة والنظافة العاجلة [35]
إيرادات المنافذ الحدودية	تفعيل المادة 44 لضمان تحويل 50٪ مباشرة لحساب المحافظة [17]	تطوير البنى التحتية للمناطق الحدودية وتحسين طرق النقل [36]
الاستثمارات المحلية	منح المحافظات صلاحية تأسيس شركات مساهمة محلية [10]	خلق فرص عمل للشباب وتقليل الاعتماد على التعيينات الحكومية [6]
الضرائب والرسوم النوعية	فرض رسوم على الأنشطة الملوثة للبيئة أو السياحة الدينية [23]	تمويل مشاريع الإصلاح البيئي وتطوير المرافق السياحية [28]

إن الفائدة من هذه الموارد لا تكمن فقط في حجمها المالي، بل في «سرعة تداولها»، حيث يمكن للمحافظة إنفاقها مباشرة على مشاريع خدمية صغيرة (فك اختناقات، صيانة مجاري، إنارة شوارع) دون الحاجة لانتظار موافقات وزارة المالية الاتحادية التي قد تستغرق شهوراً.[5] وهذا بالضبط ما تفتقده المحافظات اليوم؛ أي "القدرة على المناورة المالية" لمواجهة الاحتياجات اليومية الضاغطة.[10]

معوقات تفعيل الجباية المحلية والحلول التقنية

يواجه تفعيل الجباية معوقات قانونية واجتماعية، حيث أن الكثير من المواطنين يمتنعون عن الدفع نتيجة سوء الخدمات.[12] لذا، يجب ربط الجباية بـ "صناديق التنمية المحلية" التي تضمن إعادة استثمار الأموال في ذات المنطقة الجغرافية التي جُبيت منها، ليرى المواطن أثر أمواله في تحسين واقعه المعيشي بشكل ملموس.[5] كما أن اعتماد "الأتمتة" سيقضي على الفساد والمحسوبية في تقدير الرسوم والضرائب، ويوسع القاعدة الضريبية لتشمل القطاع غير المنظم.[10]

بناء قدرات الحكومات المحلية

لا يمكن الحديث عن منح صلاحيات مالية واسعة دون وجود «جهاز إداري كفوء» قادر على إدارة هذه الصلاحيات. إن أحد المبررات التي تسوقها السلطة المركزية لعدم نقل الصلاحيات هو «ضعف كفاءة الكوادر المحلية».[1] لذا، فإن بناء القدرات هو شرط مسبق وضروري لنجاح اللامركزية. لقد بذلت منظمات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والمنظمة الألمانية (GIZ) جهوداً كبيرة في تدريب الكوادر العراقية، لكن هذه الجهود تحتاج إلى مؤسسة وطنية تضمن استمراريتها وتحولها إلى سياقات عمل ثابتة.[14]

تطوير مهارات التخطيط والمتابعة

1. **إدارة البرامج والمشاريع التنموية**: التدريب على منهجيات حديثة مثل (PMP) والتحول من التخطيط القائم على المدخلات إلى التخطيط القائم على النتائج (Results-Based Management) لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة.[27]
2. **أنظمة المعلومات الجغرافية (GIS)**: استخدام التقنيات المكانية لتحديد مناطق الحاجة الفعلية وتوزيع المشاريع بعدالة لتقليل الفجوات المكانية بين القضاء والمركز.[27]
3. **الإدارة المالية والمحاسبية الحديثة**: التدريب على نظام (IFMIS) والتعامل مع الموازنات البرامجية بدلاً من موازنات البنود التقليدية، لتمكين المحافظات من إدارة مواردها الذاتية بدقة وشفافية.[25]
4. **إدارة العقود والنزاعات القانونية**: تطوير مهارات اللجان القانونية في صياغة العقود الاستثمارية

وفض النزاعات مع المقاولين، لتقليل حالات التوقف القانوني للمشاريع.[19]

لقد أظهرت تجربة مشروع "دعم استقرار وتعافي العراق عبر التنمية المحلية" (LADP) أن ربط المحافظات العراقية بنظراء أوروبيين ساهم في نقل الخبرات في مجال "تفويض الخدمات العامة" وبناء مشاريع مشتركة تتسم بالكفاءة والشفافية.[6] هذا النمط من التعاون الدولي يجب أن يتوسع ليشمل بناء "مراكز تميز إداري" في كل محافظة عراقية.[39]

التحول من "اللامركزية الإدارية" إلى "اللامركزية التنموية"

أمام صانع القرار العراقي ثلاثة خيارات استراتيجية لمعالجة ضعف تنفيذ المشاريع وتفعيل اللامركزية المالية:

الخيار الأول: المركزية القابضة

يعتمد هذا الخيار على إبقاء الصلاحيات المالية بيد الوزارات مع منح «تفويضات» محدودة للمحافظين.

- **النتائج المتوقعة**: استمرار ارتفاع نسب التلكؤ في المشاريع، زيادة الفجوات التنموية، وتصاعد الاحتقان الشعبي نتيجة تردي الخدمات.[2]
- **المخاطر**: تعميق أزمة الثقة بين المواطن والدولة وفشل تحقيق أهداف التنمية الوطنية 2024-2028.[12]

الخيار الثاني: اللامركزية المالية الشاملة والفورية

نقل كافة الصلاحيات المالية والضريبية للمحافظات دفعة واحدة وإلغاء الدور التنفيذي للوزارات الخدمية.

- **النتائج المتوقعة**: استجابة سريعة للاحتياجات المحلية وتحفيز الاقتصاد المحلي.[17]
- **المخاطر**: احتمال حدوث فوضى إدارية ومالية في المحافظات التي تفتقر للكوادر المؤهلة، وزيادة فرص الفساد في غياب الرقابة الاتحادية القوية.[1]

الخيار الثالث: اللامركزية المالية المتدرجة والمشروطة (الخيار الموصى به)

تبني مسار لنقل الصلاحيات المالية يرتبط بمستوى «نضج الأداء» لكل محافظة، مع وضع معايير واضحة للكفاءة والشفافية.

- **الآلية**: المحافظة التي تثبت نجاحاً في تنفيذ مشاريعها السنوية بنسبة تزيد عن 80٪ وتلتزم بمعايير التدقيق المالي، تمنح صلاحيات أوسع في الجباية والمناقلة المالية دون العودة للمركز.[16]
- **المزايا**: يقلل المخاطر، ويشجع التنافس الإيجابي بين المحافظات، ويضمن بناء القدرات بالتوازي مع منح الصلاحيات.[5]

توصيات نحو نموذج عراقي كفوء

للانتقال بملف المحافظات من مرحلة «إدارة الأزمة» إلى مرحلة «قيادة التنمية»، نوصي بالآتي:

أولاً: الإصلاح التشريعي والمؤسسي

1. **فك التعارض القانوني**: إجراء تعديلات عاجلة على قانون الإدارة المالية رقم (6) لسنة 2019 ليتواءم مع روح اللامركزية في القانون (21)، خاصة فيما يتعلق بتدوير الأموال وحسابات الأمانات للمحافظات.[16]
2. **إصدار نظام "الإيرادات المحلية"**: وضع معايير موحدة للرسوم والضرائب المحلية التي يمكن للمحافظات جبايتها، مع تحديد حصة المركز منها بنسبة رمزية لضمان تحفيز المحافظات على التحصيل.[22]
3. **تفعيل الهيئة التنسيقية العليا**: تحويل الهيئة التنسيقية بين المحافظات إلى جهاز فني رقابي يتابع «مؤشرات الأداء» ويفصل في النزاعات بين الوزارات والمحافظات بدلاً من دورها الاستشاري الحالي.[17]

ثانياً: التمكين المالي والتقني

1. **إطلاق "حسابات التنمية المحلية"**: السماح للمحافظات بفتح حسابات بنكية مستقلة للإيرادات المحلية (بترودولار، منافذ، جباية) تخصص حصرياً للمشاريع الخدمية العاجلة وتخضع لرقابة ديوان الرقابة المالية الاتحادي.[16]
2. **الأتمتة الشاملة للتحصيل المالي**: فرض نظام الدفع الإلكتروني في كافة المعاملات الحكومية المحلية لتقليل الهدر المالي وضمان تدفق الإيرادات للموازنة المحلية.[24]
3. **تفعيل المشاركة بين القطاعين العام والخاص (PPP)**: منح المحافظات صلاحية إبرام عقود شراكة طويلة الأمد في مجالات النفايات والطاقة المتجددة والنقل، بعيداً عن تعقيدات الموازنة الاستثمارية التقليدية.[10]

ثالثاً: التخطيط وبناء القدرات البشرية

1. **اعتماد "التخطيط المكاني" ملزماً**: إلزام المحافظات والوزارات بخارطة الطريق التي أعدتها وزارة التخطيط لمعالجة الفجوات المكانية، وضمان عدم تكرار المشاريع أو تداخلها.[27]
2. **الاستثمار في "رأس المال البشري"**: تخصيص نسبة 1٪ من موازنة تنمية الأقاليم سنوياً لبرامج التدريب والتطوير الإداري والتقني لموظفي المحافظات، بالتعاون مع بيوت خبرة دولية.[33]
3. **تأسيس "وحدات إدارة المشاريع" (PMUs)**: في كل محافظة، تكون مسؤولة عن متابعة المشاريع المتلكئة ميدانياً واستخدام أنظمة إلكترونية للرصد والتقييم مرتبطة بوزارة التخطيط.[27]

الخلاصة

إن اللامركزية المالية ليست مجرد توزيع للأموال، بل هي «توزيع للمسؤوليات» وتقريب لمركز القرار من المواطن المستفيد. إن استمرار النهج المركزي في إدارة المحافظات العراقية لم يعد خياراً مستداماً في ظل تزايد التحديات الاقتصادية والنمو السكاني المتسارع.[10] إن الحل يكمن في منح المحافظات "الثقة المالية" المشروطة بالكفاءة، وتطوير قدراتها البشرية لتكون قادرة على إدارة مواردها الذاتية.[5]

إن نجاح العراق في تحقيق أهداف التنمية الوطنية 2028-2024 مرهون بقدرته على تحويل المحافظات إلى "محركات نمو" مستقلة، قادرة على جباية مواردها وإعادة استثمارها في تحسين جودة الحياة.[27] إن تبني "اللامركزية المالية المتدرجة" هو المسار الأكثر أماناً وفعالية لضمان سرعة تنفيذ المشاريع الخدمية، وتحقيق الاستقرار المجتمعي، وبناء دولة المؤسسات القائمة على العدالة والشفافية والكفاءة.[5]

المصادر

1. Project Summary Report on Democratic Governance Decentralization and Local Governance in Iraq، March 25، 2026،
https: / /www.arabruleoflaw.org /files /13382122152294589 8_SummaryReportonLocalGovernanceandDecentralizationinIraq.pdf
2. اللامركزية في العراق: معالجة الهوة بين الدولة والمجتمع | مجلة العلوم السياسية – جامعة بغداد، 20 آذار / March 2026،
https: / /jcopolicy.uobaghdad.edu.iq /index.php /jcopolicy /article /view /632
3. كم خسر العراق بسبب آلاف المشاريع المتلكئة والوهمية؟ – شبكة الساعة الإعلامية، 20 آذار / March 2026،
https: / /alssaa.com /post /show /23309-%D9%83%D9%85-%D8%AE%D8%B3%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D8%A2%D9%84%D8%A7%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%84%D9%83%D8%A6%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9
4. وزارة التخطيط تعلن عن حجم المشاريع المنفذة والمستمرة للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات خلال للعامين الماضيين، 20 آذار / March 2026،https: / /mop.gov.iq /archives /27185
5. LESSONS FROM EVALUATIONS: UNDP LOCAL GOVERNANCE SUPPORT TO COUNTRIES IN CRISIS، March 26، 2026،
https: / /www.undp.org /sites /g /files /zskgke326 /files /2025-03 /local_governance.pdf
6. دعم استقرار وتعافي العراق عبر التنمية المحلية | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 20 آذار / March 2026،
https: / /www.undp.org /ar /iraq /projects /dm-astqrar-wtafy-alraq-br-altnmyt-almhlyt
7. Iraq Ratings Placed On CreditWatch Negative Due To - S&P Global، March 25، 2026،
https: / /www.spglobal.com /ratings /en /regulatory /article /- /view /type /HTML /id /3532323
8. قانون الادارة المالية الجديد: ما له وما عليه؟، 20 آذار / March 2026،
https: / /fcdrs.com /arabic /_dUG0XqK
9. Publication: Iraq Public Expenditure and Institutional Assessment، Volume 1: Public Financial Management in a Conflict-Affected Environment، March 25، 2026،
https: / /openknowledge.worldbank.org /items /88e54f7b-2135-5d81-853a-c6822ca31047
10. أزمة السيولة وتمويل النفقات – مركز البيان للدراسات والتخطيط، 21 آذار / March 2026،
https: / /www.bayancenter.org /wp-content /uploads /2025 /10 /Liquidity-crisis-and-financing-expenses4102025.pdf
11. Iraq National Human Development Report 2025، March 25، 2026،

https: / /www.undp.org /iraq /publications /iraq-national-human-development-report-2025

12. تقييم آثار دستور جمهورية العراق لعام 2005 على الدولة والمجتمع – ConstitutionNet، 21 آذار / March 2026،
https: / /constitutionnet.org /sites /default /files /2023-05 /2022.12%20-%20Assessing%20performance%20of%20Iraq%27s%20Constitution%20%28Arabic%29.pdf

13. الجدل حول إلغاء قرار حل مجالس المحافظات في نقطة حوار بين أعضاء مركز الرافدين للحوار، 21 آذار / March 2026،
https: / /alrafidaincenter.com /ar /2722

14. UNDP Iraq – Democratic Governance Brochure | United Nations Development Programme، March 25، 2026،
https: / /www.undp.org /iraq /publications /undp-iraq-democratic-governance-brochure

15. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي | نبذة – UNDP، 21 آذار / March 2026،
https: / /www.undp.org /ar /iraq /about-us

16. دراسة عن قانون الادارة المالية الاتحادي رقم 6 لسنة 2019، 21 آذار / March 2026،
https: / /www.ieiti.org.iq /ar /details /942 /%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%B9%D9%86-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%B1%D9%82%D9%85-6-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-2019

17. قانون التعديل الثاني لقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم (21) لسنة 2008 – ConstitutionNet، 22 آذار / March 2026،
https: / /constitutionnet.org /sites /default /files /the_second_amendment_law_for_the_for_non-regional_provinces_no._21_the_year_2008.pdf

18. قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم – كلية القانون – جامعة كربلاء، 22 آذار / March 2026،
https: / /law.uokerbala.edu.iq /wp /blog /2019 /08 /27 /%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A7%D8%AA-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85 /

19. دليل تنفيذ العقود الجزء الثالث، 22 آذار / March 2026،
https: / /mop.gov.iq /documents /gov_contarct /standoc /spesdoc /3-%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84%20%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%8A%D8%B0%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%

D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A%20%D9%8A%D8%AA%D8%B7%D8%B1%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D9%89/20130529_NIM-CH3_rev3.docx

20. اختصاصات مجلس المحافظة في قانون المحافظات النافذ غير منتظمة بإقليم، 22 آذار / March 2026، https://repository.qu.edu.iq/wp-content/uploads/sites/31/2018/06/%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%A5-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%81%D8%B8-%D8%AA%D8%A4%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%8B%D8%A7.pdf

21. 2024_12_18_12141648239_38آذار22، / March 2026، https://storage.mot.gov.iq/2024/12/18/2024_12_18_12141648239_3850508327632093.pdf

22. رسمياً.. 41 تريليون دينار مخصصة للمحافظات بموازنة 2024 – وكالة موازين نيوز، 22 آذار / March 2026، https://www.mawazin.net/Details.aspx?jimare=248632

23. النظام الداخلي – مجلس محافظة الديوانية، 23 آذار / March 2026، https://dewaniapc.gov.iq/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A

24. View of The role of automation of the customs tax system in increasing the percentage of tax revenues in financing the general budget out of the gross domestic product | Humanities Journal of University of Zakho، March 25، 2026، https://hjuoz.uoz.edu.krd/index.php/hum/article/view/1244/911

25. World Bank Document، March 23، 2026، https://documents1.worldbank.org/curated/en/099061724075032469/pdf/P151357-983b397c-5b31-4adb-986e-b18d7cefc561.pdf

26. التعديل الثالث لقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم – المحكمة الاتحادية العليا، 23 آذار / March 2026، https://iraqfsc.iq/news.4102/

27. وزارة التخطيط تناقش خطة التنمية الوطنية 2024–2028 ودور المحافظات في تنفيذها، 23 آذار / March 2026، https://mop.gov.iq/archives/35093

28. وزارة التخطيط تبحث آليات معالجة فجوات التنمية القطاعية والمكانية، 23 آذار / March 2026، https://mop.gov.iq/archives/36056

29. article_ed16_4.doc – جامعة بابل، 23 آذار / March 2026، https://www.uobabylon.edu.iq/publications/law_edition16/article_ed16_4.doc

30. تعليمات تنفيذ قانون الموازنة العامة – مجلس الدولة، 23 آذار / March 2026، https://www.council-state.iq/?article=10

31. قانون الموازنة العامة للسنة المالية رقم 1 لسنة 2025 – مركز عدالة للمعلومات القانونية، 23 آذار 2026، / March
http: / /www.adaleh.info /Art.aspx?Typ=2&Id=1438
32. وزارة التخطيط تعقد ورشة عمل حول دليل أسس دراسات جدوى مشاريع التنمية لعام 2025، 24 آذار 2026، / March
https: / /mop.gov.iq /archives /35477
33. خلاصة خطة التنمية الوطنية 2024–2028، 24 آذار 2026، / March
https: / /www.undp.org /sites /g /files /zskgke326 /files /2024-12 /khlast-khtt-alt-nmyt-2.pdf
34. تقرير النشاطات الحكومية ليوم الإثنين 27-5-2024 – الأمانة العامة لمجلس الوزراء، 24 آذار 2026، / March
https: / /www.cabinet.iq /ar /category /Z4UraL$bsJlZiLe /Z4UraL$bsJlZiLe
35. تقرير النشاطات الحكومية ليوم الثلاثاء 30-4-2024 – الأمانة العامة لمجلس الوزراء، 24 آذار 2026، / March
https: / /www.cabinet.iq /ar /category /RAY%25mT4mTKe9iHI /
RAY%25mT4mTKe9iHI
36. النشاط الحكومي ليوم 20-10-2024 – الأمانة العامة لمجلس الوزراء، 24 آذار 2026، / March
https: / /www.cabinet.iq /ar /category /d5VKNfZHqZjM9-C /d5VKNfZHqZjM9-C
37. العراق | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 24 آذار 2026، / March https: / /www.undp.org /ar /iraq
38. Displaying items by tag: الإدارة المحلية – مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، 24 آذار 2026، / March
https: / /www.omrandirasat.org /%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA /%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AB /%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7-%D9%84%D8%B1%D8%A3%D9%8A /tag /%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9.html
39. Fast Facts: Local Area Development Programme (LADP)، March 25، 2026،
https: / /www.undp.org /iraq /publications /fast-facts-local-area-development-programme-ladp
40. المهام الرئيسية لدائرة المحاسبة – وزارة المالية، 25 آذار 2026، / March
https: / /www.mof.gov.iq /Accounting-Service.aspx
41. Strengthening Public Financial Management Oversight and Accountability Institutions in Iraq Project – World Bank Documents and Reports، March 25، 2026،
https: / /documents.worldbank.org /en /publication /documents-reports /document-detail /099031524024028008
42. وزارة التخطيط تتابع ميدانياً مشروع إنشاء تقاطع مجسر على محور كربلاء – نجف بنسبة إنجاز بلغت 86%، 25 آذار 2026، / March https: / /mop.gov.iq /archives /34199